قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

س: كم شروطُ العبادة؟

ج: ثلاثةٌ:

الأوَّل: صِدق العزيمة؛ وهو شرطٌ في وجودها.

والثَّاني: إخلاص النِّيَّة.

والثَّالث: موافَقة الشَّرع الَّذي أمر الله تَعَالَى ألَّا يُدان إلَّا به.

وهما شرطان في قَبولها.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ سؤالًا آخر؛ فقال: (كم شروطُ العبادة؟)، ومُراده: العبادة الَّتي يقبلها الله؛ فالمذكور هنا: شروط القَبول، وذُكِر غيرُها تَبَعًا لها.

فإنَّه أجاب بقوله: (ثلاثةٌ: الأوَّل: صِدق العزيمة) إلى آخر ما قال.

وهذا الجواب فيه أنَّ تلك الشُّروط نوعان:

- **أحدهما**: شروط وجودٍ.
- **والآخر**: شروط قَبولٍ.

فالنَّوع الأوَّل - وهو شروط الوجود -: شرطٌ واحدٌ؛ وهو (صِدق العزيمة).

والنَّوع الثَّاني - وهو شرط القبول -: **شرطان؛ هما:**

- (إخلاص النِّيَّة).

- و(موافَقة الشَّرع).

وذِكر النَّوع الأوَّل هو توطئةٌ للنَّوع الثَّاني المراد.

ولأجل هذا جَرى أكثر المتكلِّمين في شروط العبادة على أنَّها اثنان، وهما شرطا القبول، دون حاجةٍ لذِكر شرط الوجود؛ فالمُراد: شروط العبادة عند وجودِها الَّتي يحصل بِها قَبولُها.

وقد أشرتُ إلى ما ذكره المصنِّف بقولي:

شَرْطُ الْعِبَادَةِ هَلُمَّ فَاسْتَمِعْ ... اصْدُقْ عَزِيمَةً، وَأَخْلِصْ، وَاتَّبِعْ

فَالْأَوَّلُ الْمَعْدُودُ شَرْطٌ لِلوُجُودْ ... وَبَعْدَهُ شَرْطَا قَبُولٍ وَسُعُودْ

وَفِيهِمَا عَنْ حَافِظٍ مَا سُمِعَا [1] ... فِيهِ إِصَابَةٌ وَإِخْلَاصٌ مَعَا

للهِ رَبِّ الْعَرْشِ لَا سِوَاهُ ... مُوَافِقَ الشَّرْعِ الَّذِي ارْتَضَاهُ [2]

(١) أي ذُكِر فيهما ما سُمِع عن العلَّامة حافظٍ الحَكميِّ فيما ذَكره مِن نظم «سلَّم الوصول»؛ وهو الشَّطر والبيت المذكور بعده.

(٢) إلى هنا تمام المجلس الأوَّل، وكان بعد الفجر الجمعة الحادي والعشرين من ربيعٍ الآخِر، سنة ثلاثٍ وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّتُه: ساعةٌ وتسعٌ وثلاثون دقيقةً.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

س: ما هو صِدق العزيمة؟

ج: هو ترك التَّكاسل والتَّواني، وبذل الجَهْد في أن يصدِّق قولَه بفعلِه.

قال الله تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٣﴾[الصَّفّ].

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

لمَّا ذَكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ شروط (العبادة) الثَّلاثة - ومقدَّمها: شرط الوجود؛ وهو صِدق العزيمة -، شَرع يُبيِّن معاني هذه الشُّروط الثَّلاثة، وابتدأ بأوَّلها؛ فأورد سؤالًا قال فيه: (ما هو صِدق العزيمة؟).

ثمَّ أجاب عنه بقوله: (هو ترك التَّكاسل والتَّواني، وبذل الجَهْد في أن يصدِّق قولَه بفعلِه)؛ وهذا الَّذي ذَكره هو لازمُ صِدق العزيمة؛ أي ما يُوجَد حالَ وجودها؛ فإذا صَدَق العبد في عزيمته تَرك التَّكاسل والتَّواني، وبَذَل الجُهد في أن يُصدِّق قوله بفِعله.

وأمَّا حقيقتها: فهي الَّتي يُشير إليها المتكلِّمون في عِلم السُّلوك والرَّقائق باسم (الصِّدق).

وتكون إضافة (العزيمة) إلى (الصِّدق) مِن إضافة الشَّيء إلى صفته؛ فإنَّ **حقيقة (الصِّدق)**: وجود عزيمةٍ مؤكَّدةٍ، و**(العزيمة)** هي الإرادة الجازمة.

ومِن هنا ذَكر جماعةٌ - منهم ابن القيِّم في مواضعَ مِن كُتبه - أنَّ (الصِّدق) هو توحيد

الإرادة.

فإذا وُجِد الصِّـــدق في القلب ثبتت العزيمة؛ فكانت الإرادة جازمةً، ونشـــأ منها: أن يخلع العبد عن نفسه ثوب التَّكاسُل والتَّواني، وأن يبذل جُهده في تصديق قوله بفعله.

فالإشارة إلى هذا الشَّرط بكونه (الصِّدق) أَلصَق بالأدلَّة، وأشهرُ في كلام الأجلَّة.

ويكون معناه - كما تقدَّم -: توحيد الإرادة؛ أي بأن يكون تَوجُّه العبد إلى مقصـوده غيرَ مُنازَعٍ بغيره مِن أنواع الإرادات.

فـإنَّ (الإرادة) حـالٌ تعتري القلـب، وتقع على أنواعٍ؛ فتـارةً يريـد العبـد عملًا مِن الأعمال - كالصَّـــلاة - فيتوجَّه إليه، ثمَّ تَرِد على قلبه منازعةُ إراداتٍ أُخَرَ؛ كأن يشـتغل فِكرُه بزرعه، أو ضَرْعه، أو زوجه، أو ولده، أو غيره مِن أنواع الإرادات الَّتي متى خالطت إرادته في الصَّلاة أضعفَتْها، ورُبمَّا قَطعته عنها.

فلا يَتِمُّ للعبد خَلْع ثوب التَّكاسُـل والتَّواني إلَّا بأن يُوحِّد إرادته في مطلوبه؛ وهذا هو (الصِّدق) الَّذي ذكرناه.

وهذا المعنى غير المعنى المُقرَّر لـ (الإخلاص):

- **فـ (الإخلاص)** هو توحيد المراد.
- **وأمَّا (الصِّدق)** فهو توحيد الإرادة.

ذَكره ابن القيِّم في «مدارج السَّالكين»، و«الكافية الشَّافية».

وإلى ذلك أشرتُ بقولي:

وَمُـخْـلِـصٌ مُـوَحِّـدٌ مُـرَادَهْ وَالصِّـــدْقُ فِي تَوْحِيـدِهِ الإِرَادَهْ

وتقريب هذا المعنى:

○ أنَّ العبد في الصَّلاة يكون مُرادَه اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فهو يتقرَّب إليه بِها؛ فلا يريد بِها مُرادًا آخرَ؛ كطلب مَدْحٍ، أو ثناءٍ، أو غير ذلك؛ فيكون حينئذٍ مخلِصًا.

○ وهو في صلاته الَّتي يتوَجَّه فيها إلى الله مُريدًا له، يحتاج أيضًا إلى توحيد إرادته؛ بألَّا يُنازِع هذه الإرادةَ إرادةٌ أخرى تحصُل بتَوجُّه قلبه إلى مالٍ أو زوجٍ أو ولدٍ أو غير ذلك ممَّا يُنازِع إرادةَ العبد؛ فيكون حينئذٍ صادقًا.

وذَكر المصنِّف تقرير هذا المعنى بدليلٍ مِن القرآن؛ وهو قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٣﴾ [الصَّفّ].

و(**المَقْت**) هو شدَّة البُغض.

والآية أصلٌ في ذمِّ القول بلا عملٍ.

قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «الفوائد»: (لو نَفع علمٌ بلا عملٍ لَمَا ذمَّ الله أحبار أهل الكتاب)؛ قال الله تَعَالَىٰ: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ۝٤٤﴾[البقرة].

وهذا بمعنى الآيتين المذكورتَين مِن سورة الصَّف؛ أنَّ العبد إذا قال قولًا يُنسَب إلى العِلم أو غيره، فإنَّه ينبغي أن يقارنه بالفِعْل حتَّى يكون صادقًا في مطلوبه، وإلَّا كان مكذَّبًا.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

س: ما معنى إخلاص النيَّة؟

ج: هو أن يكون مرادُ العبد بجميع أقوالِه وأعمالِه الظَّاهرة والباطنة ابتغاءَ وجه الله تَعَالَى.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾[البيِّنة:٥].

وقال تَعَالَى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ١٩ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٢٠﴾[اللَّيل].

وقال تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمۡ جَزَآءٗ وَلَا شُكُورًا ٩﴾[الإنسان].

وقال تَعَالَى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي حَرۡثِهِۦۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا وَمَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ٢٠﴾[الشُّورى].

وغيرُها من الآيات.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ سؤالًا آخر يتعلَّق بالشَّرط الثَّاني مِن شروط قبول العمل؛ فقال: (ما معنى إخلاص النيَّة؟).

والسُّؤال عن (المعنى) يُراد به: إظهار المقصود به وإبرازه؛ فـ**(المعنى) في كلام العرب**: ظهور الشَّيء وإبرازه.

وإلى ذلك أشرتُ بقولي:

إِذَا سُئِلْتَ عَنْ مَعْنًى لِذَاكَ أَوْ لِذَا ... فَقَصْدُهُم أَنْ يُظْهِرَ المُجِيبُ

فالسُّؤال المذكور يُراد به: إبرازُ معنى (إخلاص النِّيَّة) وإظهارُه.

وأجاب عنه بقوله: (هو أنْ يكون مرادُ العبد بجميع أقوالِه وأعمالِه الظَّاهرة والباطنة: ابتغاءَ وجه الله تَعَالَىٰ)؛ فمُتعلَّق (الإخلاص) هو مرادٌ يتوَجَّه إليه العبد.

فإنَّ الَّذين يُتوجَّه إليهم بالأعمال أنواعٌ مختلِفةٌ:

- فتارةً يتوجَّه العبد بعمله إلى الله.
- وتارةً يتوجَّه العبد بعمله إلى خَلْق الله.

فلا يتحقَّق (الإخلاص) إلَّا بكون المُتوَجَّه إليه هو الله وحدَه، ويكون ذلك في جميع أعماله الظَّاهرة والباطنة، والحامل له: ابتغاء وجه الله تَعَالَىٰ؛ أي طلبُ مرضاة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فـ(**الابتغاء**) هو الطَّلب والإرادة.

وأبْينُ مِن هذا الَّذي ذَكره وأَلْخَصُ: أن يُقال: (**الإخلاص**) **شرعًا**: تصفية القلب مِن إرادة غير الله.

وإلى ذلك أشرتُ بقولي:

إِخْلَاصُنَا للهِ صَفُّ القَلْبَ مِنْ ... إِرَادَةٍ سِوَاهُ فَاحْذَرْ يَا فَطِنْ

فـ(الإخلاص) يتحقَّق بشيئين:

✓ **أحدهما**: أن يكون المراد هو الله.

✓ **والآخر**: أن يُصفَّى القلب مِن إرادة غيره.

وذَكر المصنِّف أربعَ آياتٍ في تحقيق هذا المعنى:

فالآية الأولى: قوله تَعَالَىٰ: (﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾[البيِّنة:٥]).

ودلالتها على مقصوده: في قوله: (﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾)، وهو مطابِقٌ لِما ذكره.

والآية الثَّانية: قوله تَعَالَىٰ: (﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [اللَّيل]).

ودلالتها على مقصــوده: في قوله: (﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾) أي إلَّا طَلَبَ وجه الله؛ تقرُّبًا إليه.

والآية الثَّالثة: قوله تَعَالَىٰ: (﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾[الإنسان: ٩]) الآية.

ودلالتها على مقصــود ما ذكره: في قوله: (﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾) أي مُتقرِّبين إليه وحدَه بإرادتنا.

وتمام الآية: براءةٌ مِن إرادة غيره؛ في قوله: (﴿لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾[الإنسان: ٩]).

والآية الرَّابعة: قوله تَعَالَىٰ: (﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾[الشُّــورى: ٢٠]) الآية.

ودلالتها على مقصــود كلامه: في قولـه: (﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾)؛ جزاءً بالحُســنى لِمن أراد ما عند الله، مع قوله: (﴿وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾)؛ جزاءً له بالسُّوأى، مع قوله: (﴿وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾) أي حظٍّ.

ودلالة هذه الآية على ما ذكره المصــنِّف: إنَّما هي باللَّازم؛ لتعلُّقها بالجزاءِ، الَّذي يرجع إلى المقصـود بالعمل، والجزاء الحسـن لا يقع إلَّا مع كَون المقصـود بالعمل هو الله.

فـ(الأعمال) باعتبار القَصْد تحتَفُّها ثلاث مراتبَ:

- **الأولى**: مرتبة (المقصود بالعمل)؛ وهو مَن يُعمَل لأجله.
- **والثَّانية**: مرتبة (المقصود مِن العمل)؛ وهو الجزاء المُنتظَر عليه.
- **والثَّالثة**: مرتبة (تمييز العمل)؛ بقصد فرضه أو نَفله، أو قصد عبادته وعادته.

والمرتبتان الأُولَيان يقع الخْلَط بينهما، مع اختلاف تعلُّقهما:

■ **فالمرتبة الأولى** تتعلَّق بـــ(المقصود بالعمل)؛ أي الَّذي يُتوجَّه إليه به؛ هل هو الله أم غيرُه؟

■ **وأمَّا المرتبة الثَّانية**: فتتعلَّق بـــ(المقصود من العمل)؛ أي الجزاء الَّذي يُنتظَر ثوابًا عليه.

ومتعلَّقات كلِّ مرتبةٍ تختلف عن الثَّانية، وتدلُّ كلُّ مرتبةٍ باللَّازم على غيرها.

فمثلًا:

○ (**الرِّياء**) يتعلَّق بالمرتبة الأولى؛ وهي (المقصـــود بالعمل) الَّذي يُتوجَّه إليه؛ لأنَّ الواقع في الرِّياء يتوجَّه بقلبه إلى الخَلْق.

○ و(**العمل لأجل الدُّنيا**) يتعلَّق بالمرتبة الثَّانية؛ وهي (المقصود مِن العمل).

إذا تبيَّن هذا؛ فالآية المذكورة تتعلَّق بالمرتبة الثَّانية، ودلالتها على الإخلاص لله باللَّازم؛ أي أنَّ مَن أراد بالعملِ الجزاءَ الأحســن في الآخرة فقط، أو في الدُّنيا والآخرة؛ فإنَّه لا بُدَّ أن يُخلِص لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.